

بسم الله الرحمن الرحيم



الكلمة الرسمية للمكتب التنفيذي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب

فاتح ماي 2008

أيتها الجماهير الشغيلة - رجالا ونساء - في كل قطاع، في كل مؤسسة، في كل ورشة، في كل إدارة، أينما كنتم، نخلد اليوم جميعا فاتح ماي آخر ونحن أوفياء للعهد الذي قطعناه على أنفسنا أوفياء للأمانة التي حملتموها لنا، أمانة الدفاع عن قضايا الشغل والشغالين، الدفاع بيقين وثقة واستماتة لا يمكن أن يثنيها إلا الاستجابة للمطالب، لكافة المطالب لأنها حقنا نحن المنتجين، نحن المشاركين المساهمين بالجهد والمعرفة والخبرة والصبر والإخلاص وكل صفات المواطنة الحق، مواطنة من يبني ويقيم صرح الاقتصاد الوطني ويساهم في تقعيد الاستقرار لننصرف جميعا رأسمال وشغالين، إدارة ومديرين لرفع التحديات جبهة واحدة مترابطة مؤمنة بكل مكوناتها مؤمنة أن الوطن للجميع، والحق في الحياة الكريمة للجميع و الحقوق للجميع ، والواجبات على الجميع .

أيتها الإخوة والأخوات الكادحون والكادحات، إننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أوفياء لروح الباب الثاني من وثيقة المطالبة باستقلال المغرب والذي ينص على أن استقلال البلاد لاستقلال العباد وليس لاستغلالهم من أجل استعبادهم. استقلال العباد وعلى رأسهم الطبقة الشغيلة من احتقار الفقر والجوع، من إهانة عدم سداد الحاجيات الأساسية، من العجز عن تلبية المطالب الملحة للأطفال بسبب هزالة الأجور وتفاهة التعويضات والحوافز.

ولذلك فإننا من منطلق علمي اقتصادي نقابي اجتماعي خالص توجهنا للحكومات السابقة ولهذه الحكومة، توجهنا لها من خلال كل ما كتبناه في مذكراتنا وكل ما قلناه في شروحنا لمختلف المسؤولين، توجهنا بقناعة الارتباط الوثيق بين مصالح المؤسسة لتكون قادرة على التنافسية والتحدي، فطالبنا لها بالدعم: بالتخفيض الضريبي، والدعم بواسطة تخفيض ثمن الطاقة، والدعم بالشبكات الوحيد وتيسير المساطير وتيسير الولوج للقروض، وتقوية البنيات وجعلها في مصاف الحدثة والتحديث، توجهنا للحكومة بقناعة الارتباط بين الجودة في الإنتاج والجودة في التعليم والتكوين وإعادة التكوين، توجهنا بغاية الرفع من وثيرة الاستهلاك الداخلي للرفع من وثيرة الإنتاج الداخلي، لترابط الدورة الإنتاجية بالدورة المالية وبالتالي الاستهلاكية .

لقد قمنا ونقوم بواجبنا كمنظمة مساهمة مسؤولة بلا مزايدة أو ديمagogية، لقد استحضرننا المحيط الدولي والإكراهات في روح مذكرتنا التقديمية التفسيرية المرفوعة للحكومة بتاريخ 24 فبراير 2008 مستحضرين أيضا وبالأساس التراجع والنكوص بل الانهيار التام والمطلق الذي مازال يلاحق القدرة الشرائية للمواطنين عموما والشغالين خصوصا حتى أتى اليوم على كل طاقة وقدرة.

استحضرننا هذا الأجر التافه وهو 1800 إذا طبق وهو لا يطبق حتى في بعض القطاعات العمومية نفسها. 1800 درهم مقابل اللحم ب 73 درهم والزيت ب 15 درهم وما فوق، بثمن

الدقيق، بثمن الزبدة، استحضرننا أيضا كارثة العجز عن الحصول على سكن لأن سوق الكراء ماتت وسوق البيع تحتضر هي الأخرى نتيجة التلاعبات والمضاربات والاحتكارات. نعم لقد كان هناك مجهود جبار للحكومة في قطاع البناء، بل وجبار جدا، ولكنه لم يصل إلى غايته أي استفادة الكادحين والكادحات بالأثمنة الاقتصادية دون الحديث على المقادير الضخمة التي تدفع خلصة - يعني من تحتها - لتحرم الخزينة من مداخيل ضريبية ويغرم المشترون بما يدفعونه.

لقد استحضرننا في روح مذكرتنا أعلاه عجز شبكة الوظيفة العمومية عن الاستيعاب والحركية: فالترقيات جامدة، و الرقم الاستدلالي كسيح جامد، و الحوافز جامدة، و المساطير معقدة إلى آخره .

لقد استحضرننا أيتها الأخوات أيها الإخوة أيضا روح القوانين الوطنية والتشريعات الدولية في مجال الشغل ولذلك طالبنا بالعمل اللائق وهو أحد أعمدة دستور منظمة العمل الدولي، يعني ساعات عمل كافية وأجر كافي، وعلاقات شغلية بعيدة عن التعتن والتشنج، واستحضرننا روح القوانين هذه حينما كان لنا وسيبقى موقف واضح ثابت من ضرورة احترام الحريات النقابية لأن هذا موضوع يجب أن ينتهي لصالح الحق و لصالح المظلومين، يجب على الحكومة أن تصادق على الاتفاقية الدولية رقم 87 لأنه كفى من الطرد والتوقيف والتسريحات الفردية والجماعية وتشغيل يد عاملة جديدة أثناء الإضرابات وسوء التأويلات التي تطال حرية العمل بفهمها إطلاق يد بعض المشغلين في مؤسساتهم يشغلون وقتما شاؤوا وبالعدد من العقود المتجددة التي شاؤوا.

فحتى متى ونحن نتحدث عن الترسيم وهو حق ؟ وحتى متى نتحدث عن الإغلاقات بسبب العلاقات المتوترة إهدارا لرصيد الشغل الوطني وهذا حق وملك للجميع دولة وحكومة وشغالين ومشغلين ؟

حتى متى ونحن نتحدث عن ضرورة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لحق الشغالين والشغليات ؟ ومن هذه ما عبرت عليه السنون الكثيرة جدا ولم يحصل تنفيذ لدرجة أن العديد منهم ومنهن قد مات وحقه مصادر لم يصله ؟ حتى متى نتحدث عن قدرة شرائية للموظفين والعمال عاجزة تصيبهم بالإحباط لعجزها.

لقد استحضرننا روح الحق وروح التنمية البشرية التي نادى بها أمير المومنين ويسعى جاهدا فيها حينما طالبنا بالزيادة في الأجور والتعويضات بما يضمن الكفاف وطالبنا أيضا بتحديد الأجور على ضوء بعضها البعض، الأعلى مقارنا بالأدنى لأن هذا هو الحق وعليه تسير كثير من الدول الديمقراطية .

ثم مع هذا طالبنا ومنذ عقود بسن سياسة واضحة في الأجور: أي كيف نريد للشغالين أن يعيشوا، ماذا يأكلون ويشربون ويلبسون وكيف يسكنون إلى آخر الحاجيات ثم تقييم كلفة هذه الحاجيات؟ هذا هو العدل والنصف .

أيتها الأخوات، أيها الإخوة ،

إن الحكومة الحالية قد بذلت مجهودا فيما يتعلق بالموظفين ولكن يجب لهذا المجهود أن يترجم في مدة التنفيذ التي هي طويلة حتى لا يفقد هذا المجهود مفعوله، ثم يجب لهذا المجهود أيضا أن ينسحب حتى على المتقاعدين والمتقاعدات. نعم حد المعاش الأدنى قد ارتفع من 500 إلى 600 درهم ولكن فيما يتعلق بالزيادة المباشرة فإن المتقاعدين لم يستفيدوا منها ، وهذا حيف وظلم كبيران جدا .

إن المتقاعدين والمشتغلين يذهبون للتسوق من نفس المكان ، ويشترون بنفس الأثمان ، إذا ماذا نقول : هل هي حالة العسر في الصناديق ؟ إنهم غير مسؤولين عنها.

إننا إذا قلنا للحكومة بأنها بذات مجهودا في الوظيفة العمومية – ونحن مازلنا نطالب ملحين بالزيادة في نسبة حصص الترقيات- فإنه بالمقابل لا تسعفنا عروض المشغلين في القطاع الخاص لكي نقول نفس الكلام. إنها نسبة ضئيلة جدا كزيادة في الأجور في هذا القطاع ياليتها لم تكن أصلا مقابل أن تظل الأسعار والخدمات في المستوى الذي كانت فيه على ارتفاعه. إننا ذكرنا الحكومة بأننا طالبنا برفع الحد الأدنى للأجور إلى 3000 درهم بل وكان اقتناع حاصل بشأن هذا الرفع في السنوات التسعينية ومحاضر جلسات الحوار الاجتماعي موجودة .

نحن نقدر المنافسة والتحديات وكل ما فرض بالعوامة كإكراهات ولكن لا إكراه أكبر من ضعف الأجر وبالتالي العجز عن سداد الحاجيات للفقراء والمستضعفين .

أيها الشغالون والشغليات، هذه هي بعض همومنا جميعا ولكننا سنظل بكل قوة وحول نناضل من أجل رفعها. إنها هموم لا تخيفنا لأننا نتصدى لها بالأمل والثقة بأن لا يأس مع الطلب ولا عجز مع الإصرار. إننا أصحاب حق ولا بد لنا من الحصول على هذا الحق.

إننا أيها الشغالون والشغليات بنفس الإصرار على مطالبنا والإيمان بها، بنفس هذا الإصرار والإيمان نحن جميعا حول قضيتنا المقدسة قضية استكمال وحدتنا الترابية. وهاهي قد اكتملت والحمد لله لأنها حق، فمنذ أيام صرح المبعوث الأممي باستحالة قيام كيان وهمي بالصحراء و بأن المبادرة التي عرضها جلالة الملك فيما يتعلق بالحكم الذاتي الموسع المتفاوض بشأنه وحده فقط هو الحل سيما وأنه استقطب الاهتمام الدولي والمباركة الدولية مما لم يترك مجالاً للمغرضين والمناوئين إلا الحسرة والغيب والألم والكمد، مكبرين معترزين منوهين بنفس المناسبة بقواتنا المسلحة الملكية المجاهدة مترحمين على أرواح شهدائها وكافة شهداء الوحدة الترابية داعين إلى أن الوحدة ولاشيء غير الوحدة يمكن أن يمنح القوة. قوتنا كشعب في وحدتنا داخل المملكة من طنجة إلى الكويرة بكل مكوناتنا .

قوتنا في وحدة المغرب العربي بشعبه وقياداته والعالم العربي والإسلامي نابذين كل حقد وكل تطرف وكل إجهاض لقيام الكيان العربي المسلم قويا منيعا محصنا بوسطيته واعتداليته و رفضه لكل دعوة شتات أو فرقة أو تنطع .

قوتنا كعمال في وحدة الصف النقابي، ومجددا ندعو مخلصين لتوحيد الصف لأنه كفانا من التشرذم وكفانا من التسابق نحو أنانيات الأفضلية والإدعاءات التمثيلية دون الغير حيث لا أنانيات ولا صراعات مجانية إلا صراعنا جميعا ضد القهر والغلبة والاشتغال لصالح العمال والعاملات جميعا.

قوتنا نحن العمال والعاملات في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في المزيد ثم المزيد من تمتين اللحمة والروابط مع حزب الاستقلال الذي نحن جزء لا نتجزأ منه والذي نناضل في صفوفه عن إيمان وقناعة بأن التعادلية الاجتماعية والإقتصادية والسياسية التي يسعى حثيثا لتطبيقها هي الحل بديلا عن توحش العولمة والشمولية، لأن التعادلية حل بالوسطية والعلم والإقتصاد والتنمية البشرية التي تنتج العمل بعيدا عن تنمية اقتصاد الربيع وقتل الأموال في البناء وحده والخدمات وحدها دون الأخذ بأسباب العلم والتكنولوجيا والاستثمار فيهما، هذه هي الوسطية الإسلامية التي لا تفرط في حق لأي كان ولا تفتت على حق أي كان حتى نستطيع حل مشاكلنا وعلى رأسها مشكل البطالة للشبان والشابات حملة الشهادات وغيرهم ، حل مشاكلنا في التهميش والإقصاء لذلك كان شعارنا لهذه السنة هو لا للفقر – لا للغلاء – نعم لتنمية شاملة.

مع النضال أيتها الإخوة والأخوات من أجل حقنا نجدد التشبث ،وبه سننتصر بحول الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

المكتب التنفيذي